جامعة حماة **التمويل الزراعي (نظري)**

كلية الزراعة **المحاضرة : 1**

السنة الرابعة (اقتصاد زراعي)

مفاهيم التمويل الزراعي

ماهية التمويل الزراعي

يقصد بالتمويل بشكل عام توفير الأموال اللازمة من أجل إنفاقها في وجهة محددة استثمارية أو استهلاكية بقصد تحقيق الرغبات أو إشباع الحاجات أو تحقيق أهداف معينة .

وقد قيل سابقاً أن المال سمي مالاً لأن النفس تميل إليه، وقد يكون المال على شكل نقود أو أصول ثابتة أو منقولة أو حقوقاً معينة كبراءة الاختراع .

وأما رأس المال فهو صافي حقوق الملكية لشخص ما أو لشركة؛ أي بعد طرح الخصوم أو المطاليب من الأصول، وقد أطلقت هذه التسمية عليه قديماً لأن المال كان يتجسد بما يمتلكه الشخص من ثروة حيوانية وإذا أردنا أن نعرف ماذا يمتلك الشخص من الأموال قلنا له كم رأس مالك؛ أي كم رأس من البقر أو الغنم أو الإبل تمتلك .

ويُعرّف التمويل الزراعي بأنه توفير الأموال اللازمة للقيام بعمليات الإنتاج الزراعي وما يترافق مع ذلك من أنشطة كالتخزين والنقل والبيع والتسويق .

وهنالك **تعاريف أخرى** للتمويل الزراعي يقول بعضها :

- أحد فروع علم الاقتصاد الزراعي الذي يضم القواعد والأسس والنظريات الخاصة بغرض تدبير وتوزيع وطلب واستعمال الموارد المالية المحدودة لمقابلة الاحتياجات الزراعية غير المحدودة بهدف تمويل وتطوير الزراعة وتحسين مستوى معيشة المزارعين .
- العلم الذي يبحث في أنسب طرائق تمويل الزراعة بأقل التكاليف.
- العلم الذي يبحث في حل المشكلات الزراعية من الناحية المالية .

أما مالية المزرعة : فهي نظام العلاقات النقدية المعمول به ابتداء من إنتاج المنتجات الزراعية وحتى تسويقها .

ويجب أن نفرّق بين التمويل الزراعي (أو غير الزراعي) والتسليف الزراعي (أو غير الزراعي) فالتمويل الزراعي أعم وأشمل من التسليف الزراعي، فالتمويل يختص بمصادر الموارد المالية، بينما يقتصر التسليف على استخدام القروض المعطاة من قبل مختلف المصادر وشروط الحصول عليها وكيفية سدادها ويختص التمويل الزراعي بطرائق ومصادر تمويل الزراعة سواء تم ذلك عن طريق التمويل الذاتي (كالأرباح والمدخرات)، أو غير الذاتي (كالتسليف بواسطة الأفراد أو بواسطة الدولة)، ولا يقتصر التمويل هنا على عمليات الإنتاج الزراعي، بل يشمل أيضاً تنمية الموارد الزراعية بما في ذلك مشروعات الري والصرف واستصلاح الأراضي، كذلك تسويق وتصنيع المنتجات الزراعية .

الأهمية الاقتصادية للتمويل الزراعي

تتبع الأهمية الاقتصادية للتمويل الزراعي من :

1- طبيعة الإنتاج الزراعي الذي يتميز بالموسمية في الإنتاج، وبالتالي في الدخل، لذلك يقوم التمويل الزراعي بتوفير الأموال بمختلف الأوقات .
2- أنه يعطي الفرصة لصغار المزارعين والمستأجرين لتملك الأراضي عن طريق القروض طويلة الأجل.
3- أنه يزيد من كسب العاملين بالزراعة فتزداد دخولهم ومدخراتهم .
4- كونه يوفر القروض قصيرة ومتوسطة الأجل للمزارعين فإنه بذلك يساعد على ضمان استمرارية الإنتاج وزيادة كميته وتحسين نوعيته .

العوامل التي تؤثر على طبيعة نظام التمويل الزراعي

1- نظام الزراعة

إن نظام الزراعة واختلافه من بلد إلى آخر يؤثر في طبيعة نظام التمويل، فمثلاً في النظام الاشتراكي حيث تكون الأرض ملكاً للدولة (ملكية عامة)، أو مملوكة ملكية تعاونية، أو ملكية فردية في حدود ضيقة جداً، وبذلك تختفي الحاجة إلى القروض طويلة الأجل الخاصة بشراء الأراضي بعكس الحال في النظام الرأسمالي حيث لا يوجد قيود على الملكية، كما أن طريقة استغلال الأراضي أيضاً تؤثر في النظام التمويلي فكل من الزراعة البدائية والتجارية تختلف احتياجاتها التمويلية .

2- نظام الميراث

يؤثر نظام الميراث على طبيعة نظام التمويل، ففي بعض البلدان لا يوجد نظم توريث وتنتقل ملكية الأرض إلى الدولة أو القبيلة، وبعض النظم تنتقل ملكية الأرض فيها إلى الأخ الأكبر فقط، وبعض النظم يوجد فيها نظم توريث تقسم بمقتضاها الأرض بنسب مختلفة على الورثة وغير ذلك من النظم المختلفة .

3- القوانين

مثلاً توجد قوانين وتشريعات في بعض الدول تمنع رهن الأراضي الزراعية كضمان للحصول على السلف الزراعية، ويؤثر ذلك على طبيعة نظام التمويل الزراعي الذي يكون في هذه الحالة موجهاً نحو التسليف قصير الأجل ومعتمداً على المقدرة الإنتاجية للحائز بدلاً من الضمان العقاري .

4- طبيعة النظام الاجتماعي

تختلف النظم في طبيعتها فهناك نظم تقدمية وأخرى رجعية، وكل هذه النظم تؤثر على ظروف الزراعة ومعدل تنميتها، وبالتالي على طبيعة نظام التمويل الزراعي وإمكانية تطويره بما يتلاءم مع احتياجات الزراعة وأهداف السياسة الزراعية .

أهداف التمويل الزراعي

تختلف أهداف التمويل الزراعي من بلد لآخر وفقاً لعدة عوامل أهمها: **المرحلة الاقتصادية** التي تمر بها الزراعة من مرحلة الزراعة البدائية إلى مرحلة الزراعة التجارية، كذلك **طبيعة النظام السياسي** وانعكاسه على طبيعة البنيان الاقتصادي بشكل عام والزراعي بشكل خاص كونه أحد أهم فروع الاقتصاد الوطني خاصةً فيما يتعلق بتنظيم حقوق الملكية الزراعية، **ودور الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي وغير الاقتصادي .**

ويمكن القول بصفة عامة بأن أهداف التمويل لا بد وأن تتفق مع الاحتياجات الزراعية، وهذه الاحتياجات تتزايد باستمرار وفقاً **لتطور الزراعة** من المراحل البدائية والتقليدية إلى المراحل التقدمية مثل الزراعة التجارية والصناعية لمقابلة الزيادة في الطلب على المنتجات الزراعية الناجم عن التزايد السكاني ونظراً لندرة الموارد الزراعية نسبياً فإن تنمية هذه الموارد تأخذ عدة أشكال مثل ميكنة وبستنة وتصنيع وتنويع الزراعة، كما تتضمن أهداف التنمية الزراعية تحضير المجتمعات الريفية بإدخال الكهرباء وتحسين المساكن

وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وكل ذلك يتطلب استثمارات متزايدة يلزم توفيرها بطرائق التمويل المختلفة .

ويمكن حصر الأهداف الرئيسية للتمويل الزراعي فيما يأتي :

1- الإنتاج الزراعي

- تحسين الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً .
- تنويع الإنتاج الزراعي .

2- الحيازة الزراعية والبنيان الزراعي

- إعادة توزيع الأراضي الزراعية (الإصلاح الزراعي) .
- تحسين حجم الوحدات الحيازية المزرعية .

3- التصنيع الزراعي

- تصنيع المنتجات الزراعية .
- تصنيع مستلزمات الإنتاج الزراعي .

4- التسويق الزراعي

- تحسين الخدمات التسويقية الزراعية .
- رفع كفاءة العمليات التسويقية الزراعية .

5- التنمية الزراعية

- زيادة الموارد الزراعية .
- رفع معدلات التنمية الزراعية .
- تنمية المجتمع الريفي .

6- مواجهة الأزمات الاقتصادية والطبيعية

- مواجهة تقلبات الأسعار .
- مواجهة الظروف الطبيعية المعاكسة .

7- تنمية المدخرات الزراعية

- تشجيع المدخرات الزراعية .
- زيادة المدخرات الزراعية .
- الاتجاه نحو التمويل الذاتي .

التمويل الزراعي وعلاقته بالتنمية الزراعية

تتطلب التنمية الزراعية العديد من المقومات الفكرية والمادية كالتخطيط وتوفير مستلزمات الانتاج وتحسين ظروف المنتجين وحل المشكلات الإنتاجية والتسويقية .

ويعد التمويل الزراعي من أهم مقومات التنمية الزراعية، فزيادة الإنتاج الزراعي تتطلب وضع خطط ورسم سياسات تستند إلى أسس اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية سليمة، ويعد توفير الأموال للقيام بالاستثمارات الزراعية سواء أكانت تتعلق بالتوسع الأفقي أو العمودي في الإنتاج ضرورة حتمية، ومن أهم ما تتميز به الزراعة هو استجابتها للنمو السريع وبالمعدل الجيد للاستثمارات الجديدة . ويعد رأس المال أحد العوامل الرئيسة والضرورية للإنتاج الزراعي وتطويره إلى جانب الأرض والعمل .

وفي ظل الظروف الطبيعية والاقتصادية التي تحيط وتميز القطر العربي السوري من أرض ومياه ومناخ فإن التنمية الزراعية هي الأساس والقاعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتزداد أهمية دور رأس المال في القطاع الزراعي نظراً لمحدودية المساحة (التوسع الأفقي)، ويصبح التوسع الرأسي القائم على تكثيف الإنتاج الزراعي هو الوسيلة لزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته .

ويمكن دراسة التمويل الزراعي وعلاقته بالتنمية في سورية من عدة جوانب أهمها :

1- خطط التنمية والتمويل الزراعي

يجب أن تقوم خطط التنمية على التوازن والتطور المتناسب بين قطاعات الاقتصاد كافة، وذلك حسب العائد الاقتصادي المرجو من كل منهم على المدى القريب والبعيد، وهذا يتعلق بالظروف الطبيعية والاقتصادية لكل بلد، فبينما نجد أن اقتصاد بعض البلدان يقوم على الاهتمام بقطاع الصناعة نجد أخرى تهتم بالزراعة على حساب الصناعة، ويلاحظ في سورية عدم إعطاء القطاع الزراعي الأهمية النسبية في الاقتصاد الوطني وعدم قيام هذا القطاع بالدور المعطى له، حيث يلاحظ انخفاض حصة الاستثمارات الزراعية من إجمالي الاستثمارات الكلية في الخطط الخمسية، وعلى سبيل المثال كان متوسط الاستثمارات الزراعية (11.7%) خلال الفترة (2000 – 2010)، وهذا يعني توزيع غير موضوعي للاستثمارات لصالح قطاع الصناعة وقطاع الخدمات غير الإنتاجية على حساب قطاع الزراعة .

2- إدارة التمويل الزراعي

تعد إدارة التمويل الزراعي من أهم المشكلات، ويمكن إبرازها من جانبين :

- إدارة تمويل الإنتاج الزراعي .
- إدارة تمويل الاستثمارات الزراعية (تكوين الأصول الثابتة) .

وسبب مشكلة إدارة التمويل الزراعي هو عدم وجود جهة رئيسية تكون مهمتها التنسيق بين جهات التمويل المتعددة، بالإضافة لضعف الإنتاجية التي انعكست في انخفاض السيولة والمدخرات لدى المنتج الزراعي مما اضطره للجوء إلى مصادر التمويل المالية الأخرى .

3- التمويل الإنمائي والزراعة

يهدف التمويل الإنمائي إلى إقامة المشاريع الخاصة باستثمار الموارد الطبيعية المتاحة، وتطوير عمليات الاستثمار القائم عن طريق زيادة المساحة المزروعة ورفع مردود وحدة المساحة، وزيادة إنتاجية العمل ، وإلى تحقيق التوازن الطبيعي في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .

4- الاستثمارات بعيدة المدى والزراعة

يقصد بالاستثمارات بعيدة المدى التي تتجاوز مردوديتها العشر سنوات فأكثر كبناء السدود واستصلاح الأراضي ، فهذه الاستثمارات ينظر إليها على أنها ضرورية لمواكبة الزيادة في عدد السكان والتطور الاقتصادي، ولكن ما يحصل أحياناً هو الإنفاق الزائد على هذه الاستثمارات بحيث تأخذ حصة كبيرة من الإنفاق الحكومي تؤثر على تطور القطاعات الأخرى، لذا من الضروري إقامة خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل متناسقة فيما بينها .

الأسس الواجب مراعاتها عند وضع خطط التمويل الزراعي في الدول النامية

1- إن التمويل الزراعي ومشروعاته المقدمة لا يجب أن تدرس بمعزل عن قضية التمويل الاقتصادي ومشروعات التنمية الاقتصادية بصفة عامة في الدولة .

2- يجب مراعاة علاقات التمويل الزراعي بالنواحي المختلفة للسياسة الزراعية من اتجاهات التوسع المحصولي، والمنظمات والأهداف الزراعية، والتصنيع الزراعي، والتسويق الزراعي وغير ذلك من البرامج المكونة للسياسة الزراعية .

3- وجود جهاز تمويل كفء يعد ضرورة مهمة جداً من أجل تمكين القطاع الزراعي من أن يقوم بدوره في تطوير الاقتصاد القومي .

4- دور الحكومة في التمويل الزراعي في الدول النامية دور حيوي وفعال وأساسي، وعليه فيجب أن تقوم الدولة بدورها في هذا المجال .

5- يجب أن تكون خطة التمويل الزراعي من النوع الموجب؛ أي الذي يؤدي في نهاية الفترة التمويلية إلى زيادة الدخل الفردي والقومي وزيادة الأصول المزرعية .

6- يجب أن تحتوي خطط التمويل الزراعي على حوافز للنهوض بأساليب الإنتاج الزراعي وتركيب الزراعة الهيكلي وتغيير اتجاهات المزارعين ومفاهيمهم.

7- يجب أن تسهم خطط التمويل الزراعي في فتح آفاق بعيدة في تشغيل القوى العاملة الفائضة وشبه الفائضة (البطالة المقنعة)، عن طريق مشروعات النهوض بالريف كالتصنيع الزراعي ومشاريع النهوض بالثروة الحيوانية من تربية وتسمين وغيرها .

8- يجب أن تبنى خطط التمويل الزراعي على الأسس العلمية السليمة خاصةً فيما يتعلق بتوزيع الائتمان على المشروعات الإنتاجية المختلفة على المستوى الإقليمي (بين المناطق)، أو على المستوى الإنتاجي (بين الأنشطة الإنتاجية)، حتى تكون عمليات الاستثمار وتوزيعها بين الاستخدامات المختلفة صحيحاً مما ينجم عنه تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج .

المرجع والمصدر

1- العليوي أحمد الأحمد، العطوان سمعان (1996) – التمويل الزراعي . قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حلب، 191 صفحة . (اقتباس ص 5 – ص 14)